بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تطالب فيه المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن تحمل مسؤولياتهما تجاه جريمة الاستيطان*

٢٠٢١/١/١١

تدين وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات نية سلطات الاحتلال المصادقة على بناء ٨٥٠ وحدة استيطانية في الضفة الغربية، وذلك لتسمين وتعميق الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة سواء عبر توسيع المستوطنات والبؤر العشوائية القائمة، أو لنهب المزيد الأرض الفلسطينية في محاولة لإغلاق الباب نهائياً أمام أية فرص لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة بعاصمتها القدس الشرقية.

ترى الوزارة أن حكومة الاحتلال تسابق الزمن لتنفيذ أكبر عدد ممكن من مشاريعها الاستعمارية التوسعية لضم وأسرلة المناطق المصنفة "ج" قبل انتهاء الوقت المتبقي من عمر إدارة ترامب المنحازة بشكل كامل للاحتلال.

تحمل الوزارة دولة الاحتلال وحليفتها الأكبر إدارة ترامب المنتهية ولايتها المسؤولية الكاملة والمباشرة عن نتائج وتداعيات مخططات الضم والتوسع الاستعماري الصهيوني، على فرص تحقيق السلام على أساس مبدأ حل الدولتين والمرجعيات الدولية المعترف بها. وتؤكد الوزارة أن جميع إجراءات الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة هي إجراءات غير شرعية وباطلة. تطالب الوزارة مجلس الأمن الدولي تحمل مسؤولياته السياسية والاخلاقية والقانونية تجاه جريمة الاستيطان التي هي جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وفق القانون الدولي، وتدعوه لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وفي مقدمتها القرار ٢٣٣٤. كما تطالب الجنائية الدولية بسرعة فتح تحقيق رسمي في جرائم الاحتلال وفي مقدمتها جريمة الاستيطان، وصولاً لمحاسبة ومحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين
http://www.mofa.pna.ps/ps/st-1112021

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/